

تعميم رقم ٨ / ٢٠٢٣

توضيح التعميم رقم ٢٠٢/٢٤ تاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٨، المتعلق
بالتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية في كل ما يتعلق
بوضع دراسات جديدة عن القطاع العام

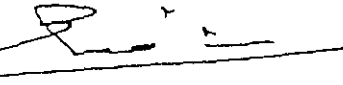
بموجب التعميم رقم ٢٠٢/٢٤ تاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٨، طلب الى جميع الادارات
العامة و المؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات كافة، وقبل تكليف أي جبة
بوضع تقارير او دراسات، تتعلق بالقطاع العام، بكافة أشكالها ومجالاتها، ضرورة
إعلام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتفاصيل الدراسة المنوي إجراؤها،
والتنسيق معه لمعرفة ما إذا كانت هذه الدراسة او ما يشابهها قد أعدت سابقاً تلافياً
للتكرار والهدر.

وبما أن بعض الادارات او المؤسسات العامة و البلديات قد تكون بحاجة لبعض
الدراسات خلال فترة زمنية محددة لارتباطها بتنفيذ بعض المشاريع مع جنات
خارجية او لاية أسباب إضطرارية أخرى.

لذلك، يطلب الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، إيداع الجهة
المعنية بالدراسة رأيه، وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إبلاغه
أنتهاها، وفي حال عدم إيداء المكتب رأيه خلال هذه المهلة يعود للادارة المعنية السير
بالمشروع وفقاً للأصول.

بيروت، في ١٥ آذار ٢٠٢٣

رئيس مجلس الوزراء


رفيق الحريري